

خبر صحفي

الإحصاءات العامة: حوالي 3.9 مليون متر مربع مساحة الأبنية المرخصة في المملكة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019، بانخفاض نسبته 44.6% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2018.

أصدرت دائرة الإحصاءات العامة تقريرها الشهري حول تراخيص الأبنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019، وذلك استناداً إلى حصر رخص البناء الذي تجريه الدائرة شهرياً ويشمل جميع الجهات التي تمنح تراخيص الأبنية في المملكة. ويشير التقرير إلى أن إجمالي عدد رخص الأبنية الصادرة في المملكة قد بلغ 12,112 رخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019، مقارنة مع 19,006 رخصة خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 36.3%. ويبين التقرير أن إجمالي مساحة الأبنية المرخصة قد بلغ 3859 ألف م² خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019، مقارنة مع 6965 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 44.6%.

وقد بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019 حوالي 2961 ألف م²، مقارنة مع 5132 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 42.3%، في حين بلغت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019 حوالي 898 ألف م²، مقارنة مع 1833 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 51%. وشكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض السكنية خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019 ما نسبته 76.7% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت مساحة الأبنية المرخصة للأغراض غير السكنية ما نسبته 23.3% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة. أما على مستوى المحافظات، فقد حازت محافظة العاصمة على المرتبة الأولى من حيث إجمالي مساحة الأبنية المرخصة بنسبة بلغت 47.3%، ومحافظة إربد بنسبة 15.1%، تلاها محافظة الزرقاء بنسبة 12.1%، ومحافظة البلقاء بنسبة 8%، ومحافظة جرش بنسبة 3.5%، ومحافظة العقبة بنسبة 3.1%، ومحافظة الكرك بنسبة 2.6%، ومحافظة المفرق بنسبة 2.5%، ومحافظة عجلون بنسبة 1.7%، ومحافظة مادبا بنسبة 1.6%، ومحافظة معان بنسبة 1.5%، ثم محافظة الطفيلة بنسبة 1% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة.

أما توزيع مساحة الأبنية المرخصة على مستوى الأقاليم فقد بلغت حصة إقليم الوسط ما نسبته 69% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019، في حين بلغت حصة إقليم الشمال ما نسبته 22.8% وإقليم الجنوب ما نسبته 8.2%.

وقد شكلت المساحة المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019 ما نسبته 51.4% من إجمالي مساحة الأبنية المرخصة، في حين شكلت المساحة المرخصة للأبنية القائمة ما نسبته 48.6%.

وبلغ إجمالي مساحة الأبنية المرخصة للأبنية الجديدة والإضافات على الأبنية القائمة 1985 ألف م² خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2019 مقابل 3617 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 45.1%.

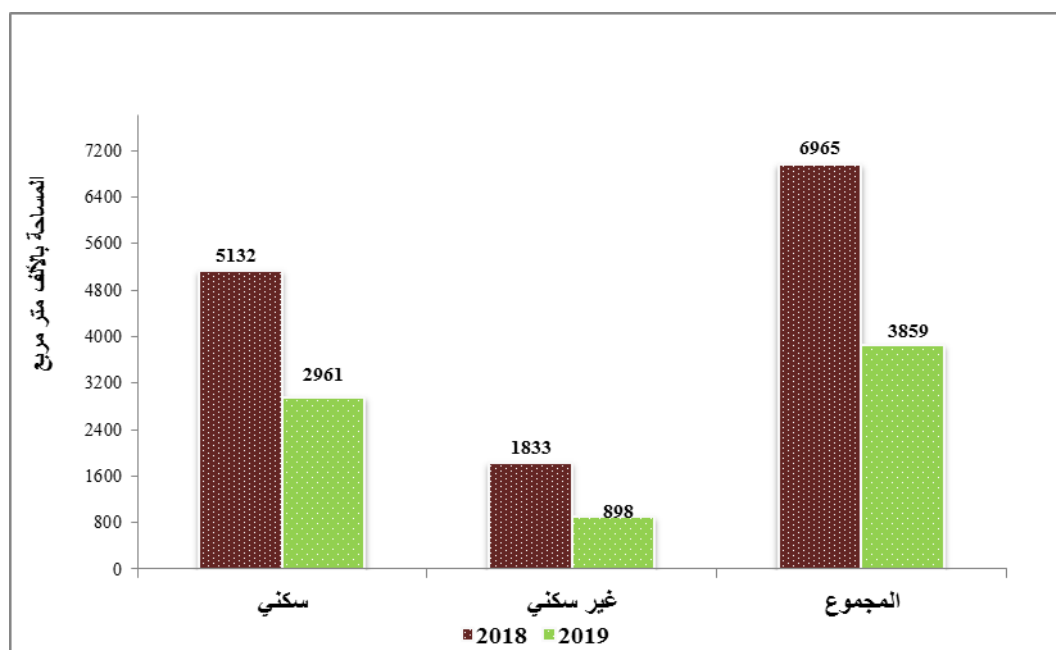
أما على مستوى شهر تموز لعام 2019، فقد أظهرت البيانات أن عدد رخص الأبنية بلغ 2057 رخصة، كما بلغت مساحة الأبنية المرخصة 664 ألف م² مقارنة مع 828 ألف م² خلال نفس الفترة من عام 2018، بانخفاض نسبته 19.8%.

جدول (1) عدد الرخص ومساحة الأبنية المرخصة خلال الأشهر السبعة الأولى من عامي 2018 و2019 (المساحة بالألف متر مربع) *

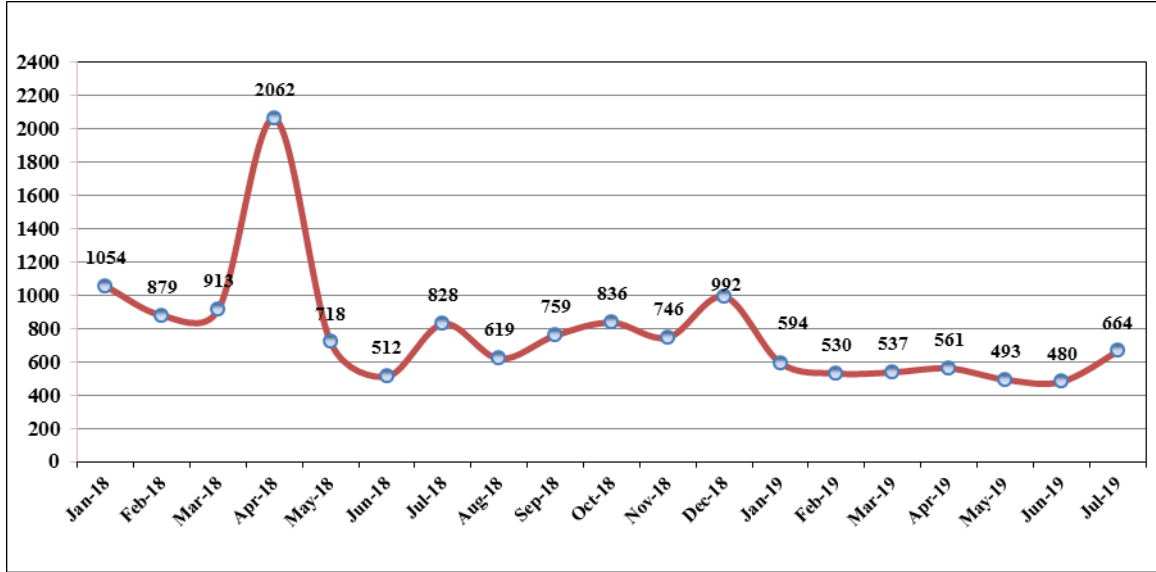
نسبة التغير في المساحات المرخصة %	2019		2018		الشهر
	المساحة	عدد الرخص	المساحة	عدد الرخص	
43.6 -	594	1917	1054	3573	كانون الثاني
39.7-	530	1680	879	2443	شباط
41.2-	537	1785	913	2516	آذار
72.8-	561	1786	2062	3708	نيسان
31.3-	493	1466	718	2381	أيار
6.3 -	480	1421	512	1680	حزيران
19.8 -	664	2057	828	2705	تموز
44.6 -	3859	12112	6965	19006	المجموع

*يوجد اختلاف في المجاميع ناتج عن التقريب

الشكل (1): مساحة الأبنية المرخصة حسب نوع إشغال المبنى خلال الأشهر السبعة الأولى لعامي 2018 و2019



الشكل (2): مساحة الأبنية المرخصة حسب الشهر خلال عامي 2018 و2019 (بالألف متر مربع)



ومن الجدير بالذكر أن دائرة الإحصاءات العامة توفر بيانات حول عدد رخص الأبنية ومساحة الأبنية المرخصة وأنواع استعمالات المباني في المملكة حسب المحافظة بهدف تزويد المخططين ورسمي السياسات ومتخذي القرار بمؤشرات حول جزء مهم من قطاع الإنشاءات وهو النشاط العمراني. بينما يمثل الإنفاق الحكومي على مشاريع الأبنية والطرق والبنية التحتية وغيرها، أما الجزء الآخر المكمل لهذا القطاع يتم تغطيته من خلال مسوحات أخرى، باستثناء المشاريع الحكومية التي يتم ترخيصها لدى الجهات المانحة للترخيص حيث يتم شمولها في هذا التعداد.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشرات رخص البناء تعبر عن الواقع الفعلي للنشاط العمراني، في حين أن عقود التصميم التي تعتمد عليها الجهات الأخرى تمثل الخطط المستقبلية للنشاط العمراني، حيث أن رخصة البناء تعني على الأرجح المباشرة الفعلية في البناء، بينما تمثل المخططات الهندسية مرحلة من مراحل الترخيص قد لا يتم استكمالها في بعض الأحيان.